الإدارة المالية في عهد سلاطين السلاجقة (٤٢٩-٥٩٠هـ/ ١٠٣٧-١١٩٣م)

عمر أحمد عبد الغفار هاشم
باحث ماجستير– تاريخ إسلامي– جامعة الفيوم

ملخص البحث

تَعدَّدت الدواوين المختصَّة بالشئون الماليَّة خلال فترة العصر السلجوقي، فالدولة العباسية اعتنت بالدواوين التي تُشكِّل العمود الفقري لها لإدارتها، وورث السلاجقة هذه الدواوين وتنظيماتها، وبَقِيَت على حالها، لكن بعض سلاطينهم استحدثوا كثيرًا من التغييرات فيها، والتي تميزت بنظامها الإداريِّ، وموظفيها العاملين فيها، والمشرفين والكُتاب الذين يخضعون للرقابة من قِبَل سلاطين وأمراء السلاجقة، ويحاسبون على أعمالهم، فأدوا بذلك دورًا فعَّالًا في إدارة أموال الدولة، إذ تدرج معظم هؤلاء الموظفين في العمل في مختلف الدواوين الماليَّة. كما حظيَّ الموظفون في هذه الدواوين بمكانة مرموقة، وكان العمل فيها مثار تنافس بين العامة للوصول إليها، وقد اعتمد سلاطين السلاجقة بشكلٍ أساسي في تنظيم الأعمال الإدارية على العنصر الفارسي، وأبرز هؤلاء الفرس هو الوزير نظام الملك الطوسي، الذي أخذ على عاتقه مهمة تنظيم الأعمال الإدارية في الدولة، ووضع الأسس والقواعد التي يجب وضعها في الاعتبار عند إسناد أحد وظائف الدولة لأحد الأشخاص، وقد تحدث البحث عن بعض هذه الوظائف، ومنها: المستوفي، والمشرف، والكاتب، والخازن، والحاشر، وجابي الأموال.

الكلمات المفتاحية: السلاجقة – الاقتصاد – النظم الإدارية – الإدارة المالية.

Financial management in the era of the Seljuk sultans 429-590 A.H./ 1037-1193 A.D.

By: Omar Ahmed Abdel Ghaffar Hashem

Abstract:

During the Seljuk era, there were many divans concerned with financial affairs. Its employees, supervisors, and clerks, who are subject to control by the Seljuk sultans and princes, are held

accountable for their actions, and played an effective role in managing state funds, as most of these employees worked in various financial bureaus. The employees in these bureaus also enjoyed a prestigious position, and working in them was the subject of competition among the public to gain access to them. The Seljuk sultans mainly relied on the Persian element in organizing administrative work, and the most prominent of these Persians is the minister Nizam al-Malik al-Tusi, who took upon himself the task of organizing administrative work in the state. He laid the rules that must be taken into account when assigning one of the state's functions to a person, and the research has talked about some of these positions, including the fulfiller, the supervisor, the clerk, the treasurer, the collector, and the collector of money.

Keywords: Seljuks, Economy, Administrative Systems, Financial Management.

****

ترجع كلمة الديوان[١] إلى الكلمة فارسية، ومعناها السجل أو الدفتر، وقد أطلقت فيما بعد على المكان الذي تُحفظ فيه السجلات أو الدفاتر[٢]، وتنحصر أعمال الديوان في "القيام بأعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج، وإحصاء العساكر بأسمائهم وتقدير أرزاقهم وصرف أعطياتهم في إباناتها"[٣]، يقول الماوردي: "والديوان موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال، ومنْ يقوم بها من الجيوش والعمال"[٤].

(١) ورد في أصل كلمة الديوان قولان أحدهما: أن كسرى الفرس اطلع في أحد الأيام على كتاب ديوانه فوجدهم يحسبون مع أنفسهم، فقال ديوانه أي "مجانين"، فسميَ موضعهم بهذا الاسم، ثم حذفت الهاء لكثرة الاستعمال تخفيفًا للاسم، فقيل ديوان، والقول الثاني أن الديوان في الفارسية يعني الشياطين فسمى الكُتاب بذلك لحذقهم بالأمور ووقوفهم على الجلي والخفي، ثم سُميَ مكان جلوسهم باسمهم، فقيل ديوان. الماوردي: علي بن محمد بن حبيب (ت٤٠٥ هـ/١٠١٤م): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيروت (د.ت)، صـ٢٥٩.

(٢) ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٤م): مقدمة ابن خلدون، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، صـ ٣٠٢.

(٣) ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، صـ ٣٠٢.

(٤) الماوردي: الأحكام السلطانية، صـ ٢٥٩؛ أبو يعلي الفراء: محمد بن الحسين بن محمد بن الفرَّاء (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٦م): الأحكام السلطانية، دار الكتب العِلميَّة، بيروت، ٢٠٠٠م، صـ ١٢٣؛ الجهشياري

ولم يعرف المسلمون في صدر الإسلام الدواوين، حيث كانت الأموال الواردة من الغنائم وغيرها يقسمها النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه حسب ما ورد في الشريعة الإسلامية، وكذلك كان خليفته أبو بكر الصديق رضى الله عنه (١١-١٣هـ/ ٦٣٢-٦٣٤م)، حتى كانت سنة ١٥هـ/ ٦٣٦م في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه (١٣-٢٣هـ/ ٦٣٤-٦٤٤م)، توالت الفتوحات الإسلامية في بلاد الفرس والروم، وكثرت الأموال، ورأى الخليفة عمر بن الخطاب توزيع هذه الأموال على الناس، وضبط هذا الأمر، ولكن لم يعرف كيفية ذلك؛ فاستشار أصحابه، فأشار عليه بعضهم بعمل الدواوين التي كان يسير عليها الفرس لضبط أموال الدولة ومعرفة الموارد والنفقات[٥]، ورتب عمر الناس في الديوان حسب مراتبهم وقرابتهم من رسول الله، وسبقهم في الإسلام، وفضَلهم بناء على ذلك في العطاء، فلم يسوي بين منْ قاتل رسول الله ثم أسلم، ومنْ قاتل معه[٦]. وأنشأ الخليفة عمر ديوان الجند لتدوين أسماء الجند، وما يخص كل واحد منهم من العطاء، وديوان الخراج أو الجباية لتدوين الوارد إلى بيت المال، وما يُفرض لكل مسلم من العطاء[٧].

وتطورت الدواوين في عهد الخلافة الأموية، فأصبح هناك أربعة دواوين رئيسة تقوم بالأعمال الإدارية في الدولة هي: ديوان الخراج، وديوان الرسائل، وديوان المستغلات أو الإيرادات المتنوعة، وديوان الخاتم الذي أنشأه الخليفة معاوية بن أبي سفيان (٤١-٦٠هـ/ ٦٦١-٦٨٠م) لحفظ وثائق الدولة ومراسلات الخليفة بعد نسخها وختمها، أي أنه بمثابة الأرشيف[٨]، وكانت هذه الدواوين تستخدم اللغتين الفارسية واليونانية، حتى قام عبد الملك بن

(أبي عبد الله محمد بن عبدوس ت ٣٣١هـ/٩٤٦م): الوزراء والكتاب، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي وآخرون، ط ١، القاهرة، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م، صـ ١٧.

(٥) ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، صـ ٣٠٣؛ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي، ط١٤، دار الجيل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ج ١، صـ ٣٦٢.

(٦) أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب (ت١٨٢هـ/٧٩٨م): كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩م /١٣٩٩هـ، صـ ٤٥ وما بعدها؛ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام، ج١، صـ ٣٦٤.

(٧) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام، ج١، صـ ٣٦٥.

(٨) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام، ج١، صـ ٣٦٥.

مروان (٦٥-٨٦هـ/٦٨٤-٧٠٥م) بتعريب الدواوين، وجعل اللغة العربية هي لغتها الرسمية؛ وبذلك تقلص نفوذ أهل الذمة، وانتقلت مناصبهم في هذه الدواوين إلى العرب[٩].

ومع اتساع الدولة الإسلامية في العصر العباسي، وتداخل الأمور الإدارية وتعقيدها، تطور النظام الإداري؛ فظهرت دواوين جديدة في الدولة إلى جانب الدواوين القديمة، فكان هناك ديوان الخراج، وديوان الجند، وديوان الموالي والغلمان، وديوان الحوائج، وديوان الأكرة للإشراف على الترع والجسور وأعمال الري، وديوان البريد، وديوان زمام النفقات، وديوان الرسائل[١٠]، وديوان الأحداث والشرطة، وديوان العطاء، وديوان المصادرات، وديوان التوقيع، وديوان الخاتم، وديوان الفض، وفيه تُفض الكتب الواردة من الأمراء والعمال إلى الخليفة، وديوان الصدقة، وينظر في موارد الزكاة والصدقات وتوزيعها على مستحقيها[١١]، وكان ديوان الأزمة من أهم دواوين الدولة، وقد أنشأه الخليفة المهدي (١٥٨-١٦٩هـ/٧٧٥-٧٨٥م) عام ١٦٢هـ/٧٧٩م، ومهمة هذا الديوان الإشراف على أعمال الدواوين الكبيرة، ومراقبة النواحي المالية خاصةً، حيث كان لكل ديوان زمام، وبعد ذلك أنشا المهدي ديوان زمام الأزمة، وهو ديوان يشرف على دواوين الأزمة، وينظم أعمالها؛ مما يشير إلى كثرة أعمال الدواوين وتعقدها[١٢]. هذا بالإضافة إلى ديوان النظر أو المكاتبات، وأعمال هذا الديوان تختص بإثبات العطاء للجند، وتقليد وعزل العمال، ودخل وخرج بيت المال، وكان هناك إدارة تختص بمصالح غير المسلمين في الدولة يسمى رئيسها كاتب الجهباز[١٣].

وفي عهد الخليفة العباسي المعتضد (٢٧٩- ٢٨٩هـ/ ٨٩٢-٩٠٢م) تم ضم جميع دواوين الدولة في ديوان واحد كبير أُطلق عليه ديوان الدار أو ديوان الدار الكبير[١٤]، وتم تقسيم هذا الديوان الكبير إلى ثلاثة دواوين رئيسة، هي: ديوان المشرق، وديوان المغرب،

---

(٩) الماوردي: الأحكام السلطانية، صـ ٢٦٤، ٢٦٥؛ ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، صـ ٣٠٣؛ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي، ج١، صـ ٣٦٥.

(١٠) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي، ج٢، صـ ٢١٨.

(١١) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي، ج٣، صـ ٢٧٨.

(١٢) عبد العزيز الدوري: النظم الإسلامية، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٨، صـ ١٧٣.

(١٣) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي، ج ٢، صـ ٢١٩.

(١٤) عبد العزيز الدوري: النظم الإسلامية، صـ ١٧٦؛ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام، ج ٣، صـ ٢٧٧.

وديوان السواد (يعني العراق)، وكان كل ديوان رئيس ينقسم إلى دواوين أيضا؛ حيث كان لكل ناحية ديوانها، وكان الوزير هو الذي يتولى إدارة ديوان العراق أو السواد بنفسه، وكانت دواوين الولايات في العاصمة بغداد تقوم بإدارة شئون الأقاليم الأخرى، ولكن لم تصل الإدارة العباسية إلى مرحلة تعيين الحدود الفاصلة بين أعمال الدواوين المختلفة بالدرجة المطلوبة[١٥].

الدواوين المالية في عهد السلاجقة:

أخذ السلاجقة كثيرًا من الدواوين التي سبقتهم[١٦]، فعندما دخل السلاجقة بغداد أبقوا على ديوان الخليفة العباسي الذي كان يندرج تحته عدد كبير من الدواوين، وكان وزير الخليفة هو الذي يشرف عليها[١٧].

وكانت الحاجة ماسة وضرورية إلى الدواوين في العصر السلجوقي، وذلك لكثرة الأعمال والولايات في الدولة، مع العلم أن الدواوين كانت موجودة من قبل السلاجقة، ولكن في أيام السلاجقة زاد عدد الموظفين في الدواوين، وزادت مكانة هؤلاء الموظفين ونفوذهم في الدولة، وكان العمل في الدواوين الحكومية من الوظائف التي يتم التنافس بين الرعية للحصول عليها[١٨].

وبالطبع كان السلطان السلجوقي على رأس تلك الدواوين في الدولة، يأتي بعده الوزير ورؤساء الدواوين، ولكن يُلاحظ على الإدارة السلجوقية أنها لم تضع حدودًا فاصلة بين الدواوين في اختصاصات كلٍ منها، والتداخل بين أعمالها؛ ربما يرجع ذلك لعدم خبرتهم الإدارية حتى أن واحدًا من أعظم سلاطينهم وهو السلطان سنجر كان لا يعرف القراءة والكتابة رغم حياته الطويلة في ديار الإسلام[١٩]، وتأثرهم بالنظام القبلي الذي اعتادوه في

---

(١٥) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي، ج٣، صـ ٢٧٨.

(١٦) عباس إقبال: الوزارة في عهد السلاجقة، ترجمة: أحمد كمال الدين حلمي، الكويت، ١٩٨٤، صـ ٤٣؛ محمد عبد العظيم أبو النصر: السلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠١م، صـ ٢٧١.

(١٧) الصابي، أبو الحسن الهلال بن المحسن، (ت٤٤٨هـ/١٠٦٥م): تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فرَّاج، دار إحياء الكتب العربيَّة، مصر، ١٩٥٨م ، صـ ١٣٠.

(١٨) عبد النعيم محمد حسنين: إيران والعراق في العصر السلجوقي، الطبعة الأولى، دار الكتب، القاهرة، ١٩٨٢م ، صـ ١٦٩.

(١٩) عباس إقبال: الوزارة، صـ ٣٧– ٤٥.

الإدارة، ومما يدل على ذلك أيضا أن السلاجقة قد أنشأوا ديوان الإشراف، وهو ديوان جديد في دولتهم، مع العلم أنه يعتبر جزءًا من ديوان الاستيفاء والزمام[٢٠]، وألغوا ديوان البريد، ولم يدركوا أهمية عمله، أو أنهم جعلوه ضمن ديوان الطغراء[٢١]، وقد علل السلطان ألب أرسلان عدم اتخاذه صاحب للبريد إلى عدم دقة وصدق الأخبار التي سينقلها له صاحب البريد؛ لأن أصدقاء السلطان لن يهتموا بصاحب البريد لقرابتهم من السلطان، أما أعداء السلطان سوف يصاحبونه، ويقدمون له الرشاوى؛ فتكون أخباره عن الأصدقاء سيئة، وعن الأعداء طيبة، ومع الوقت يوغر صدر السلطان على أصدقائه فيبعدهم، ويُطمئن قلبه لأعدائه فيقربهم، ويحلوا محل أصدقائه، وعندها تختل الأمور بصورة كبيرة[٢٢]، ولكن نظام الملك لا يوافق على ذلك الكلام فيقول: "أنه من الأولى اتخاذ صاحب بريد فهذا، الأمر قاعدة من قواعد الملك، فإذا ما كان صاحب البريد ثقة على النحو الذي يجب أن يكون، فإن الملك لا يشغل باله في أي أمر من هذه الأمور التي ذكرنا"[٢٣].

وفي المقابل حاول السلاجقة تكوين ما يشبه جهازًا رقابيًا للمراقبة على العمال، وتقصي شئونهم، فكان يجب على السلطان أو أتباعه أن يبحثوا عن شخص في كل مدينة ممنْ يخافوا الله، وممنْ ليست لهم أغراض دنيوية، ثم يُقال له: "إننا نضع هذه المدينة والناحية أمانة في عنقك نسألك عما يسألك الله تعالى عنه، عليك أن تُحيط بكل شيء من أمر العامل والقاضي والشحنة والمحتسب والناس وكل صغيرة وكبيرة تتحراها جميعا، ثم تحيطنا علمًا بالحقيقة سرًا أو علانية؛ لكي نأمر باتخاذ التدابير اللازمة، وإذا امتنع من تتوافر فيه تلك الصفات عن قبول هذه الأمانة، يجب إلزامه بقبولها، وإجباره على تحملها"[٢٤].

---

(٢٠) عباس إقبال: الوزارة، صـ ٤٣– ٤٦.

(٢١) عبد النعيم حسنين: إيران والعراق في العصر السلجوقي، صـ ١٦٩؛ عباس إقبال: الوزارة، صـ ٤٣؛ كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية: نبيه أمين ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٦٨م، صـ ٢٨٠.

(٢٢) نظام الملك (الحسن بن إسحاق أبي علي الطوسي ت ٤٨٥هـ): سياست نامه، ترجمة: السيد محمود العزاوي، القاهرة ١٩٧٥م، صـ ١٠٧– ١٠٨.

(٢٣) نظام الملك: سياست نامه، صـ ١٠٨.

(٢٤) نظام الملك: سياست نامه، صـ ٨٥.

وقد وقع اختيار سلاطين السلاجقة على الفرس للقيام بالأعمال الإدارية في الدولة، وهذا يرجع إلى جهل السلاجقة بالشئون السياسية والأعمال الإدارية، بعد أن اكتسب هؤلاء الفرس خبرة كبيرة في خدمة السامانيين والغزنويين والبويهيين، وتمرسوا في الأعمال الإدارية، وأصبحت لديهم الخبرة الكبيرة والدراية في الإدارة ، فها هو الوزير نظام الملك أحد كبار رجال الدولة ووزيرها الأول لم يكن تركيًا، بل كان فارسيًا؛ لذلك بقيت هذه التنظيمات الإدارية التي كانت موجودة أيام الغزنويين والسامانيين في أيام السلاجقة باستثناء بعض التغييرات البسيطة التي حتمها الوقت، وبعض التعديلات الاصطلاحية[٢٥]. حيث بدأ السلاجقة شيئا فشيئا يأخذون عن الفرس قواعد المركزية وتوحيد أداة الحكم والإدارة[٢٦].

ومن أهم هذه الدواوين المالية:

ديوان بيت المال:

يعرف بالديوان السامي، وهو أصل الدواوين ومرجعها إليه، ويثبت فيه جميع أصول الأموال السلطانية على أصنافها من عين وغلال وفيء وغنائم وأعشار وأخماس، ويثبت ما تحصل منها، ويجعل أماكن لأصناف الأموال، ويجعل لها دواوين وحراسًا، فالأموال والقماش لها ديوان الخزانة، والغلال لها ديوان الأهراء، والأسلحة والذخائر لها ديوان خزانة السلاح[٢٧]، وعلى صاحب هذا الديوان أن يُشرف على ما يرد بيت المال من الأموال، وما يخرج من النفقات والإطلاقات، ويجب أن تمر به الكتب التي تخص حمل الأموال قبل انتهائها إلى دواوينها لتثبت فيه، وكذلك الكتب الواردة إلى صاحب بيت المال، وجميع الدواوين المطالبة بالأموال، ويكون لصاحب هذا الديوان ختم أو علامة على الكتب والصكوك، يراقبه الوزير ونوابه في ذلك[٢٨].

([٢٥]) أحمد كمال حلمي: السلاجقة في التاريخ والحضارة، الكويت ١٩٧٥م، صـ ٢٠٨.

([٢٦]) بارتولد: تاريخ الترك في آسيا الوسطى، ترجمة: أحمد السعيد سليمان، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦م، صـ ١٢٣.

([٢٧]) قدامة بن جعفر: أبو الفرج قدامة بن جعفر البغدادي (ت ٣٣٧هـ/٩٤٨م):الخَرَاج وصناعة الكتابة، تحقيق: محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١م، صـ ٣٨؛ عبد العزيز الدوري: النظم الإسلامية، صـ ١٧٨.

([٢٨]) عبد العزيز الدوري: النظم الإسلامية، صـ ١٧٨.

ديوان الجهبذة:

وهو ديوان متفرع من بيت المال، وبه الكتاب والجهابذة والمختصون بالأمور المالية، ومهمته تدقيق الواردات، وتحقيق الصرف، ويرفع هذه الديوان تقريرًا في آخر كل شهر يدعى ختمة، وفي آخر كل سنة يرفع تقريرًا يسمى ختمة جامعة، وكان الحساب أو التقرير يُرفع لبيت المال[٢٩].

وكان راتب الجهبذ يأتي من الأموال التي يتم جبايتها من الضرائب، وتمتع الجهبذ ببعض السلطات في نطاق وظيفته؛ مما جعل هذه الوظيفة مثار تنافس بين الطامعين فيها[٣٠] .

ديوان الخراج:

وهذا الديوان يضم خراج الضياع والجوالي، وبالطبع يلزم صاحبه معرفة الحساب والضرب والقسمة والأمانة والعدالة، ويعتبر ديوان الخراج من أهم الدواوين المالية، لأنه يشرف على أموال، حيث أن جميع الواردات العائدة للدولة من أموال الخراج من جميع الأقاليم تُثبت في هذا الديوان، ويختص بضبطها من الناحية الإدارية والمالية[٣١]، ويمكن القول أن عمل هذا الديوان هو استيفاء حقوق بيت المال من ضريبة الأراضي.

ديوان النفقات:

كانت ترجع له أمور الدواوين، حيث تُرفع له حساباتها ويطالبها بالأموال، وبالطبع ارتبط هذا الديوان بديوان بيت المال، ليرفع له التواقيع الصحيحة الدالة على صحة صرف النفقات، ومن البديهي أن يكون صاحب ديوان النفقات عالمًا بالحساب والمكاييل والموازين والأسعار والضرائب، وجميع أصناف الملابس والمطاعم والآلات والحيوان والرسوم السلطانية[٣٢].

---

(٢٩) الخوارزمي: (أبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف ت ٣٨٧هـ/٩٩٧م): مفاتيح العلوم، تحقيق: عثمان خليل، ط ١، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م، صـ ٥٤-٥٦؛ آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، ج ١، ط٥، دار الكتاب العربي، لبنان، صـ ٢١٠.

(٣٠) حسام الدين السامرائي: المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية، تقديم: عبد العزيز الدوري، دار الفكر العربي، ١٩٩٠، صـ ٢٥٥.

(٣١) الجهشياري: الوزراء والكتاب، صـ ٣٠.

(٣٢) عبد العزيز الدوري: النظم الإسلامية، صـ ١٧٩.

ديوان الاستيفاء:

يسمى رئيس ديوان الاستيفاء المستوفي، وكان يوجد هذا الديوان في حاضرة الدولة السلجوقية، وكانت أعماله تتصل بأعمال ديوان بيت المال وديوان الخراج وجباية الأموال(٣٣)، وهو ثاني أكبر المناصب الإدارية في الدولة السلجوقية بعد وظيفة الوزير(٣٤)، والمستوفي يختص بالإشراف على الأمور المالية، ومراجعة حسابات الدولة والنظر فيها، وهذه الوظيفة أشبه بوظيفة وزير المالية في عصرنا الحديث، وكثيرًا ما كان المستوفي يقوم بجولات تفتيشية على ولايات الدولة للنظر في أموالها، فقد قام العميد شرف الملك أبو سعد مستوفي المملكة بزيارة العراق عام ٤٥٩هـ/١٠٦٦م، وبنى في هذه المدة التي أقام بها ببغداد على قبر أبي حنيفة قبة عالية عظيمة، وأنفق عليها أموالاً كثيرة، وعمل بين يديه رواقًا وصحنًا، وجعله مشهدًا كبيرًا، وعمل بإزائه لأصحاب أبي حنيفة مدرسة، ورتب لهم مدرسًا، وأوقف عليهم ضيعة يصرف مغلها إليها(٣٥)، ويتضح من مراسم التعيين الخاصة بالمستوفي أن مهام هذا المنصب كثيرة وخطيرة، فهو مختص بالإشراف على أموال الجيش السلجوقي، وأموال المملكة عامةً، والحفاظ عليها وإدارة ديوان الاستيفاء.

شروط اختيار المستوفي:

أما عن الشروط الواجب توافرها في متولي هذا المنصب، فيجب أن يكون معروفًا بحسن السيرة والسداد، مشهودًا له بالتقوى، عارفًا بالمعاملات وأساليبها، لا يفوته ضبط الجزيء من حساباتها، ذو معرفة بالرسوم وأصولها، وعلى علم بآداب خدمة السلطان موصوفًا حكمه بالعدل، وشهادة الصدق، يحسن الفصل بين الحق والباطل، وأهلًا للقيام بمهامه في حفظ أموال المملكة(٣٦).

وكان لكل مدينة مستوفٍ تابع للمستوف الكبير في العاصمة، يسمى وكيل المستوفي أو نائب المستوفي، ومن شروطه أن يكون كرئيسه مشهورًا بحسن السيرة وكمال الديانة عليمًا

---

(٣٣) أحمد كمال حلمي: السلاجقة في التاريخ والحضارة، صـ ٢١٠؛ فاضل الخالدي: الحياة السياسية ونظم الحكم في العراق خلال القرن الخامس الهجري، دار الديب بغداد، ط١، ١٩٦٩م، صـ ٢٩٣.

(٣٤) البنداري: (الفتح بن على بن محمد الأصفهاني ت ٦٤٣هـ/١٢٤٥م): تاريخ دولة آل سلجوق، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٨٠م، صـ ٩٢؛ عباس إقبال: الوزارة، صـ ٤٤.

(٣٥) حسين أمين: تاريخ العراق في العصر السلجوقي، بغداد، ١٩٦٥م، صـ ١٩٧.

(٣٦) حسين أمين: تاريخ العراق في العصر السلجوقي، صـ ١٩٨.

بأسرار المعاملات ودقائق الحسابات، وأن يكون قلمه حكم عدل وشاهد صدق، ويُكلف هذا النائب بضبط أوراق الدخل والمنصرف، وضبط الخراج والضرائب والزيادات والعلاوات، وعليه أن يوصل ما هو مقرر على الولاية التابعة له طبقًا لما هو مسجل في دفاتر ديوان الاستيفاء، وبناءً على ما هو وارد في حجة الديوان(٣٧).

كما يتضح من أحد المراسيم ألا ينبغي لهؤلاء النواب أو مديري حسابات ديوان الحضرة السلطانية أو كتاب الوزارة أن يخفوا أي شيء عن المستوفي من أموال المملكة حتى الفتيل والقطمير، وأن يراعوا نحوه جانب العدل والاستقامة في كل الأحوال، وكان تعيين المستوفي يتم عن طريق منشور يصدر من السلطان باختيار الشخص مستوفيًا للمملكة مثلما يحدث في مراسم تعيين الوزير؛ مما يدل على خطورة هذا المنصب(٣٨).

أشهر منْ تولوا ديوان الاستيفاء:

برز عدد كبير من الذين تولوا ديوان الاستيفاء في عصر السلاجقة؛ لما عُرف عنهم من الكفاية والضبط والتيقظ وحفظ القوانين وتدبير الدواوين، ويذكر ممنْ تولوا الاستيفاء:

عماد الدين أبو سعد شرف الملك محمد بن منصور المستوفي الخوارزمي(٣٩):

تولى الاستيفاء منذ عهد السلطان ألب أرسلان، وما زال مستوفيًا للمملكة حتى أمر ملكشاه بتغيير أصحاب الديوان القدماء، فاستبدل شرف الملك بمجد الملك أبي الفضل القمي(٤٠)، ولكن قيل أن شرف الملك المستوفي هو الذي طلب إعفاؤه من الخدمة، وترك الاستيفاء، وبذل لملكشاه في سبيل ذلك مائة ألف دينار حتى يعفيه من الاستيفاء(٤١)، ويعد

---

(٣٧) عباس إقبال: الوزارة، صـ ٥٠، ٥١.

(٣٨) حسين أمين: تاريخ العراق في العصر السلجوقي، صـ ١٩٨.

(٣٩) يعد من أشهر أعيان السلاجقة حسبا ونسبأ، ومن أكثرهم كرما وخيرًا وفضلا وثروة. ويقال أنه كان يمتلك ثلاثمائة وستين رداء يلبس في كل يوم أحدها بحيث يكون متناسبًا مع الأيام وفصول العام. وإذا أهدى أحدًا أو خلع عليه، أعاذ خازنه بديلًا لما أعطاه، ووضع الجديد في خزانة الثياب. عباس إقبال: الوزارة، صـ ٨٤.

(٤٠) الراوندي: محمد بن علي بن سليمان: راحة الصدور وآية السرور فى تاريخ الدولة السلجوقية، ترجمة: إبراهيم أمين الشواربي وآخرون، القاهرة، ١٩٦٠م، صـ ٢١٠.

(٤١) ابن الأثير: (عز الدين الحسن على بن أبى الكرم الشيباني ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م): الكامل في التاريخ، مراجعة وتصحيح د/ محمد يوسف الدقاق، بيروت ١٩٨٧م، ج ٩، صـ ٤٤؛ سبط بن الجوزي: (شمس الدين أبى المظفر يوسف بن قزاوغلي بن عبد الله ت ٦٥٤هـ/١٢٥٦م): مرآة الزمان في تواريخ =

شرف الملك من أشهر منْ تولوا الاستيفاء السلجوقي، بل من أشهر رجال الدولة السلجوقية بشكلٍ عام؛ فقد بنى القبة والمدرسة لأتباع أبي حنيفة في العراق، ومدرسة أخرى بمرو، وأوقف فيها الكتب النفيسة، وبنى الرباطات، وعمل خيراتٍ كثيرة[٤٢].

أبو الفضل أسعد بن محمد بن موسى البراوستاني:

كان يتولى نائبًا للمستوفي شرف الملك، ثم تولى ديوان الاستيفاء بعد شرف الملك في عهد السلطان ملكشاه، ولقب بمجد الملك[٤٣]، وقد عُرف بكفايته وضبطه وحُسن تدبيره وكرمه مع العلماء والفضلاء وإنفاقه عليهم[٤٤].

الأستاذ علي بن أبي علي القمي:

تولى منصب الاستيفاء في عهد السلطان بركياروق، وكانت ولايته هذا المنصب في وزارة الوزير عز الملك أبي عبد الله الحسين بن نظام الملك[٤٥]، وظهرت منه في ولاية الاستيفاء الكفاية وحسن التدبير، ولكن الأمير مجد الملك أحد خواص بركياروق قبض عليه وسمل عينيه[٤٦].

زين الملك أبو سعد بن هندو:

تولى الاستيفاء في وزارة سعد الملك أبي المحاسن سعد بن محمد الآبي في عام ٥٠٤هـ/ ١١١٠م في سلطنة محمد بن ملكشاه، ولكنه: "لما تولى خرج واستخرج وأمر وأمرج،

=الأعيان، تحقيق: إبراهيم الزيبق، ط١، دمشق.٢٠١٣م، جـ ١٩، صـ ٥١٩، عباس إقبال: الوزارة، صـ ٨٤.

(٤٢) سبط بن الجوزي: مرآة الزمان، جـ ١٩، صـ ٥١٩.

(٤٣) وهو الذي سيصبح وزيرًا للسلطان بركياروق فيما بعد، وقد قتل مجد الملك في ١٨ شوال عام ٤٩٢هـ/ ١٠٩٩م، وكانت وزارته لبركياروق عامين. عباس إقبال: الوزارة، صـ ١٦٩،١٦٠.

(٤٤) البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق، صـ ٥٧؛ عباس إقبال: الوزارة، صـ ٨٥.

(٤٥) عز الملك: أبو عبد الله حسين عِز الملك بن نظام الملك، تولى وزارة السلطان بركياروق بعد قتل الوزير تاج الملك سنة ٤٨٦هـ/١٠٩٣م إرضاءً للنظامية. ومما يجدر الإشارة إليه أن عز الملك كان غير كفء لهذا المنصب بعد موت ملكشاه، فعزله السلطان بركياروق وولى أخيه مؤيد الملك. خواندمير: غياث الدين بن همام الدين (ت ٩٤٢هـ/١٥٣٥م): دستور الوزراء ،ترجمة د. حربى امين سليمان،تقديم د. فؤاد عبد المعطى الصياد،القاهرة ١٩٨٠م، ص٢٦٧؛ عباس إقبال، الوزارة في عهد السلاجقة، ص١٦٣.

(٤٦) البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق، صـ ٧٧، ٧٩.

وأخذ الأموال جزافًا، وأسرف فيها إسرافًا"[٤٧]، وقُتل المستوفي زين الملك، وصودرت أمواله بأوامر السلطان محمد[٤٨].

خطير الملك محمد بن الحسين الميبذي:

بعد انقضاء وزارة سعد الملك تولى الاستيفاء خطير الملك محمد بن الحسين الميبذي في وزارة الوزير ضياء الملك بن نظام الملك، ولم يكن الميبذي أهلًا لهذا المنصب، ولم تظهر منه كفاية في أداء عمله في هذا الديوان[٤٩].

ومن الجدير بالذكر أن المستوفي كان يعد أول المرشحين لتولي الوزارة إذا شغر منصبها، كما حدث مع **كمال الملك السميرمي** الذي كان مستوفيًا، ثم ترقى للوزارة في عهد محمود بن محمد بن ملكشاه[٥٠]، وتولى **شمس الملك بن نظام الملك** ديوان الاستيفاء في وزارة السميرمي[٥١]، وحدث نفس الأمر مع شمس الملك المستوفي، فبعد مقتل الوزير كمال الملك السميرمي جاء شمس الملك الذى كان مستوفيًا، وتولى الوزارة، وهنا يتضح أهمية منصب المستوفي حيث أنه عندما يموت الوزير أو يُقتل يكون المستوفي أقرب ما يكون للوزارة، وجاء **عزيز الدين أبو نصر أحمد بن حامد** [٥٢] في الاستيفاء في سلطنة محمود بن محمد بن ملكشاه، وكان لهذا المستوفي أعمال جليلة في الدولة، منها أنه جعل للمعسكر السلطاني بيمارستان كبير يحمل آلاته وخيمه وأدويته وأطباؤه والغلمان والمرضى مائتين من البخاتي، وجعل ببغداد مكتبًا لكفالة الأيتام، وأوقف عليه الأوقاف، وكان يتعهد بكفالة الأيتام حتى يبلغوا الحُلم.

وعندما قُتل الوزير شمس الملك هذا صار عزيز الدين المستوفي هو المتحكم في أمور المملكة وعرض عليه السلطان محمود بن محمد الوزارة، ولكنه رفضها، وتركها لأبي القاسم

([٤٧]) البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق، صـ ٨٥.

([٤٨]) عباس إقبال: الوزارة، صـ ٢٤٩، ٢٥٠.

([٤٩]) البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق، صـ ٨٨، ٨٩.

([٥٠]) البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق، صـ ١١٥.

([٥١]) البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق، صـ ١١٨.

([٥٢]) وهو عم عماد الدين الأصفهاني الكاتب، وتولى الاستيفاء في أيام السلطان محمود بن محمد، وتوفى عام ٥٢٦هـ/ ١١٣٢م، بعد أن قبض عليه الوزير الأنساباذي (الدركزيني)، وسلمه إلى بهروز الخادم، فحمله إلى تكريت، وقُتل هناك. سبط بن الجوزي: مرآة الزمان، جـ ٢٠، صـ ٢٤٢.

الدركزيني وقال للسلطان: "أنا أنفذ أمورك وأوامرك، ولا أدع مصلحة تقف، ولا منفعة تنصرف، لكنني لا أتسم بالوزارة، ولا أتقلد وزرها "[٥٣].

وفي عهد السلطان مسعود بن محمد الذي وجد من وزيره العماد أبي البركات عدم كفاية في إدارة الأمور ومجابهة الصعاب، فأقاله من الوزارة، وجعل في الوزارة كمال الدين محمد بن علي الخازن، وهو من أهل الري عام ٥٣٣هـ/ ١١٣٩م، وجعل معه في ديوان الاستيفاء **كمال الدين ثابت القمي**، وكان: من دهاة الرجال وكفاة الأعمال، وبمشورته شيدت القواعد، وشدت المعاقد"، وقد انتعشت أحوال الخزانة في عهده، ورتب لها مع الوزير موارد تُحمل إليها[٥٤]، ولكن وقع النزاع بين الأمير قراسنقر أتابك السلطان والوزير كمال الدين، وهدد قراسنقر السلطان مسعود بالخروج عليه والانضمام إلى الملك سلجوق بن محمد، وداود بن محمود – أي أخيه وابن أخيه– إذا لم يسلم له الوزير كمال الدين، واضطر السلطان إلى تسليم وزيره فقتلوه، وجعل الأمير قراسنقر في الوزارة مجد الدين عز الملك أبا العز البروجردي عام ٥٣٣ هـ/ ١١٣٩م، ونكب الوزير الجديد بالمستوفي الكمال ثابت، وقبض عليه وأعدمه، وتولى منصب الاستيفاء بعده **المهذب أبو طالب بن أبي البدر**، ولكن لم يلبث إلا شهرًا في منصبه ومات، وتولى مكانه ديوان الاستيفاء **الكمال أبو الريان الأصفهاني**، وكان هؤلاء المستوفين كلهم من تلامذة المستوفي العزيز أبي نصر شرف الملك[٥٥]. وذكر ابن الجوزي مصادرة الوزير البروجردي للمستوفي ثابت بن حميد، وقد أخذ من ماله ثلاثمائة ألف دينار، وحبسه فمات من البرد في محبسه عام ٥٣٤هـ/ ١١٤٠م[٥٦].

ولعل ما يفسر كل هذا العدد ممن تولوا الاستيفاء في هذه الفترة الوجيزة هو طبيعة تلك الفترة من تاريخ السلاجقة، حيث سادها القلق والعصيان، وعدم استقرار الوزراء أو رؤساء الدواوين في مناصبهم، بل حتى السلاطين أنفسهم لم تكن عروشهم مستقرة بما يكفي، فمتى ملك أحد أفراد البيت السلطاني القوة والأتباع، فقد مُلك السلطنة.

([٥٣]) البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق، صـ ١٢٤– ١٢٩.

([٥٤]) البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق، ١٦٧– ١٧٠.

([٥٥]) البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق، صـ ١٧١.

([٥٦]) ابن الجوزي: (أبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزي ت ٥٩٧هـ/١٢٠٠م): المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، الطبعة الأولى،١٣٥٩هـ، جـ ١٨، صـ ٧.

وفي عهد السلطان أرسلان بن طغرل (٥٥٥–٥٧١هـ/١١٦٠–١١٧٥م) تولى **معين الساوي** ديوان الاستيفاء، ولكن بسبب القلاقل والاضطرابات وحركات التمرد والخروج والعصيان التي كانت سمة أساسية في هذه الفترة من تاريخ السلاجقة، تم القبض على معين الساوي المستوفي مع والي الري عمر بن علي بار، وإيداعهما في السجن حتى وافتهما المنية في محبسهما، وتم إسناد ديوان الاستيفاء إلى أحد نواب السلطان(٥٧)، جدير بالذكر أن السلطان أرسلان بن طغرل كان متغافلًا عن أمور الخزانة، غير مهتم بأمور الدولة المالية، وكان همه الترفه والتنعم، وكان يبالغ في الترفه والتزين في الملبس والمآكل(٥٨).

ديوان الإشراف:

ومن الدواوين المالية في العصر السلجوقي ديوان الإشراف، ويتولى هذا الديوان "المُشرف"، وهي من الوظائف المهمة في الإدارة السلجوقية، وهو ديوان يعني بالمحاسبات والإشراف على الصادرات والواردات والموازنة بينهما، وهو ديوان مكمل لديوان الاستيفاء(٥٩)، وإن كان المستوفي هو الذي يراقب ديوان الإشراف، ومثل المستوفي ينيب المشرف عنه في كل ولاية شخصًا يسمى "بالمشرف النائب"، وهو بمثابة رئيس تفتيش مالي، ويكون تعيين المشرف بمرسوم يصدر من الديوان السلطاني محددًا المهام التي عليه القيام بها(٦٠).

أشهر منْ تولوا ديوان الإشراف:

اشتهر من بين منْ تولوا منصب المُشرف في دولة السلاجقة: **أبو المعالي عضد الدين سديد الملك بن عبد الرازق بن عمر**، الذي كان عارضًا للجيش في أواخر عهد السلطان ملكشاه، وكان يقف بجانب الوزير تاج الملك ضد نظام الملك، وبعد وفاة صاحبه تاج الملك تقلبت به الأحوال إلى أن تولى منصب الإشراف في عهد السلطان بركياروق بعد عام ٤٩٦ هـ/ ١١٠٣م(٦١).

وممنْ تولي ديوان الإشراف كمال الملك السميرمي، تولى في عهد السلطان محمد بن ملكشاه، وكان وزيرًا لزوجة السلطان كُهر خاتون، وقد نال إعجابها، واستحسنت سياسته،

---

(٥٧) الراوندي: راحة الصدور، صـ ٤٢٣.

(٥٨) الراوندي: راحة الصدور، صـ ٤٠٤.

(٥٩) أحمد كمال حلمي: السلاجقة في التاريخ والحضارة، صـ ٢١١.

(٦٠) عباس إقبال: الوزارة، صـ ٥٥؛ حسين أمين: تاريخ العراق في العصر السلجوقي، صـ ١٩٩.

(٦١) عباس إقبال: الوزارة، صـ ١٤٢.

وهي التي توسطت له عند السلطان حتى ولته إشراف المملكة، وتقرب إلى السلطان، وأصبح من خواصه، وراح يوغر صدره على وزيره وأرباب دولته حتى أنه عزل الوزير خطير الملك وصادره[٦٢]، وبعد ذلك ترقى السميرمي من ديوان الإشراف، وتولى الاستيفاء في وزارة ربيب الدولة أبي شجاع في سلطنة محمد بن ملكشاه، ثم ترقى من منصب الاستيفاء، وتولى الوزارة بعد موت الوزير ربيب الدولة عام ٥١٢هـ/ ١١١٨م في سلطنة محمود بن محمد بن ملكشاه، وبعد النزاع بين السلطان سنجر وابن أخيه السلطان محمود، وسيطرة سنجر على مقاليد الأمور، أقر سنجر السميرمي في وزارة السلطان محمود[٦٣]، وفي عام ٥١٥هـ/ ١١٢١م طعن الباطنية الوزير كمال الملك وقتلوه[٦٤].

وكذلك تولى ديوان الإشراف المهذب بن أبي البدر، وذلك في عهد السلطان مسعود بن محمد، فقد أسند وزيره كمال الدين محمد بن على الخازن منصب الإشراف إلى المهذب بن أبي البدر الذي لم يلبث أن ترقى، وأصبح مستوفيًا في وزارة مجد الدين عز الملك أبا العز البروجردي[٦٥]، ويبدو أنه مثلما كان المستوفي أقرب المرشحين لمنصب الوزير، كان المُشرف أقرب المرشحين لمنصب المستوفي في حالة موت المستوفي أو عزله أو قتله، وذلك لتشابه طبيعة عمل كلًا منهما، وإن كان المستوفي أعلى من المُشرف.

ديوان المصادرات:

كان عمل هذا الديوان يختص بتسجيل جميع منْ صودرت أموالهم من الوزراء والقادة والأعيان من قبل الدولة، وكذلك مقدار هذه الأموال التي تمت مصادرتها، وكذلك أسماء الضامنين الذين ضمنوا المصادرين، ويحفظ الوثائق والسجلات المختصة، وكذلك اختص هذا الديوان بإدارة الأموال والأبنية التي تمت مصادرتها من أصحابها لاعتبارات مختلفة سواء سياسية أو غيرها، أو تعرض الدولة ذاتها لبعض الأزمات المالية[٦٦]؛ ولذا كانت تلجأ إلى

([٦٢]) البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق، صـ ١٠١– ١٠٥.

([٦٣]) البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق، صـ ١١٨.

([٦٤]) عباس إقبال: الوزارة، صـ ٢٥٧.

([٦٥]) البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق، صـ ١٧٠.

([٦٦]) إبراهيم علي القلا: نظم الحضارة العربية الإسلامية، دار العلم والإيمان، ٢٠٠٧، صـ ١٠٧؛ فاروق عمر فوزي: تاريخ النظم الإسلامية، ط ١، عمان، ٢٠٠٩م، صـ ٣٨٠.

المصادرات من اجل سد العجز، وتعويض الفراق بين الموارد والنفقات، وكانت الوثائق التي تُحفظ في هذا الديوان تُعطى نسخة منها للوزير، ونسخة أخرى تبقى بالديوان[٦٧].

ديوان عرض الجيش:

وكان يتولى رئاسة هذا الديوان موظف يُدعى العارض، وكان ديوان عرض الجيش هو الذي يتولى إدارة أمور الجيش وشئونه ونفقاته وأرزاق جنده[٦٨]، ويتولى عمل إثبات الجند في الجرائد الديوانية مع تقدير رواتبهم، وإسقاط الجند الآخرين[٦٩]، ويُذكر في الديوان أسماء الجند وأنسابهم، وصفاتهم، ويختص هذا الديوان بعقد الإقطاعات للأمراء والجند حسب أرزاق ورواتب كلًا منهم، وكان ديوان العرض من مهامه أيضا أن يقوم بحل وتبديل الإقطاعات كل سنتين أو ثلاثة، حتى لا يكون الإقطاع وراثيًا، وحتى لا تكون هناك علاقة وثيقة بين الأرض والجندي المقطَع[٧٠] .

وكان هذه الديوان يُقدر عطاء الجندي على أساس الكفاية، ويُراعى في ذلك سلاحه إذا أُستهلك، وفرسه إذا نفقت، ونفقات سفره؛ وذلك "حتى يستغني عن التماس مادة تقطعه عن حماية البيضة"، أي يستغني عن القيام بأي عمل آخر غير الجندية[٧١]، وبعد موته أو إصابته رأى بعض الفقهاء استمرار عطائه من ديوان الجيش إلى ورثته ترغيبًا له في الجندية، ورأى البعض الآخر منع عطائه من ديوان الجيش، وإحالة ورثته إلى ديوان الصدقات؛ لأن العطاء من ديوان الجيش كان في مقابل عمل قد عُدم بموته.

الموظفون في الإدارة السلجوقية:

أخذ الوزير نظام الملك على عاتقه مهمة تنظيم الأعمال الإدارية في الدولة، ووضع الأسس والقواعد التي يجب وضعها في الاعتبار عند إسناد أحد وظائف الدولة لأحد الأشخاص، فلا يجوز إسناد عملين أو منصبين لشخص واحد؛ حتى لا يُقْصر في أحدهما إذا ما تفانى في العمل الآخر، في حين يبقى بعض الأكفاء ذوي الخبرات في بيوتهم عاطلين

---

(٦٧) آدم متز: الحضارة الإسلامية، ج١، صـ ١٣٠.

(٦٨) أحمد كمال الدين حلمي: السلاجقة في التاريخ والحضارة، صـ ٢١١.

(٦٩) البيهقي (أبو الفضل البيهقي): تاريخ البيهقي، ترجمة: يحيى الخشاب، صادق نشأت، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت)، صـ ٥٣٦.

(٧٠) نظام الملك: سياست نامة، صـ ٧٨.

(٧١) الماوردي: الأحكام السلطانية، صـ ٢٦٩– ٢٧٠

دون عمل، وعندها يصبح هؤلاء من الناقمين على الدولة، ويكونوا من أعدائها، وينشروا الأراجيف والأكاذيب على عمال الدولة، ويثيروا الشغب والفتن والاضطرابات، ويخرجوا على الملك(٧٢)، وقياسًا على المثل القائل: "إن وجود سيدتين في البيت مدعاة لقذارته"، كذلك أيضا لا يجوز إسناد عمل واحد إلى شخصين؛ حتى لا يتواكل أحدهما على الآخر، ويظل العمل دون إنجاز، بحيث يُلقي كلاً منهما على الآخر تبعات التقصير دون أن يجتهد أيًا منهما في عمله مخافة أن يُنسب الفضل إلى صاحبه الآخر؛ لأن هذه الأمور لم تكن من عادة الملوك الأيقاظ والوزراء الأذكياء(٧٣).

وانتقد الوزير نظام الملك إسناد الأعمال الإدارية في الدواوين السلجوقية إلى أصحاب المذاهب الخبيثة من اليهود والرافضة والمجوس؛ لأن هؤلاء "ليست فيهم حمية على الدين، ولا شفقة على المال، ولا رحمة بالرعية"، وحذر من عواقب توغل أصحاب هذه المذاهب والمعتقدات الخبيثة في دواوين الدولة(٧٤)، فلم يكن هذا الأمر موجودًا في دولة الغزنويين، وكان طغرلبك وألب أرسلان إذا ما علما أن أميرًا تركيًا قد استعمل رافضيًا كانا يغضبان عليه ويعاتبانه، كما فعل السلطان ألب أرسلان مع أحد أمرائه الذي اتخذ كاتبًا له من الباطنية؛ "لأنهم إذا ما أخذوا يتسربون إلى صفوف الترك، ويتسلمون الأعمال والكتابة، ويقفون على أحوالهم عن كثب، لن يمضي وقت طويل حتى يظهر التمرد والفتنة والخروج في العراق"، ويقال أن السلطان ألب أرسلان لم يُكلم هذا الأمير شهرًا كاملًا، وغضب عليه؛ أي أنه لابد من إسناد الأمور لأهل الثقة في المذهب والعقيدة، حتى لو كان ذلك قسرًا إذا رفضوا ذلك(٧٥).

ويؤكد النظام على ذلك في عدم استعمال أصحاب المذاهب الخبيثة من الرافضة وغيرهم في دواوين الدولة، حتى لو كان هذا الرافضي من أمهر وأكفأ أهل عصره في هذه المهنة، لاسيما وإن آذى المسلمين، واستخف بهم، فيجب تنحيته ومعاقبته إذا تظلموا منه(٧٦)، ويذكر نظام الملك تلك الواقعة في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حين جاءه أبو

---

(٧٢) نظام الملك: سياست نامة، صـ ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٤.

(٧٣) نظام الملك: سياست نامة، صـ ١٩٥.

(٧٤) نظام الملك: سياست نامة، صـ ١٩٦.

(٧٥) نظام الملك: سياست نامة، صـ ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢.

(٧٦) نظام الملك: سياست نامة، صـ ٢٠٨.

موسى الأشعري وهو في المسجد، بحساب أصفهان مكتوبًا بدقة وبخط حسن جميل، فسأل عمر: "خط من هذا"؟ فقال: "خط كاتبي"، فقال عمر: "أبعث في طلبه لأراه"، قال أبو موسى: " لا يستطيع دخول المسجد"، قال عمر: "أبه جنابة؟"، قال أبو موسى: "لا، إنه ليس مسلمًا"، فغضب أمير المؤمنين، وضرب أبو موسى على فخذه، وقال: "ألم تقرأ قول الله تعالى: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**"[٧٧]، قال أبو موسى: "لقد عزلته الساعة"[٧٨]، وقد فعل عمر هذا الفعل أيضا مع عامل سعد بن أبي وقاص على سواد العراق الذي كان يهوديًا، وقد شكاه بعض الناس إلي أمير المؤمنين، فأمر أمير المؤمنين سعد بعزله رغم كفايته وحسن تصرفه، وأمره بتعيين واحدًا من المسلمين بدلًا منه[٧٩].

كذلك ينبغي على الدولة أن ترعى الموظفين المتقاعدين الذين بلغوا من الكبر عتيًا، وأن تضمن لهم مرتبات تكفل لهم العيش الكريم، أو أن توفر لهم عملًا يسيرًا يتناسب مع حالهم، فلا يجب إهمالهم بعد الخدمات التي أدوها للدولة[٨٠].

ومن أهم هذه الوظائف في الإدارة السلجوقية:

المستوفي :جاء الحديث عنه في ديوان الاستيفاء.

المُشرف: جاء الحديث عنه في ديوان الإشراف.

الكاتب: وهو من الوظائف الأساسية المهمة في الدولة السلجوقية. حيث كان لكل ديوان من الدواوين السلجوقية عدد من الكُتاب يتولون إدارة الأعمال بالديوان[٨١]، وقد ظهر منصب الكاتب في الدولة الإسلامية منذ قيامها في صدر الإسلام، فقد اتخذ الرسول (صلى الله عليه وسلم) كُتابًا له من الصحابة، فكان علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان يكتبان الوحي

---

(٧٧) المائدة: الآية ٥١

(٧٨) نظام الملك: سياست نامة، صـ ٢٠٢؛ القلقشندي: (أبو العباس أحمد بن على ت ٨٢١هـ): صبح الاعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة ١٩١٤م، جـ ١، صـ ٦٢.

(٧٩) نظام الملك: سياست نامة، صـ ٢٠٨، ٢٠٩.

(٨٠) عبد الهادي رضا محبوبة: نظام الملك، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٩م، صـ ٤٣٢.

(٨١) أحمد كمال حلمي: السلاجقة في التاريخ والحضارة، صـ ٢١١.

للرسول (صلى الله عليه وسلم)، فإن غابا كان أُبي بن كعب وزيد بن ثابت[٨٢]، وكان زيد بن ثابت يكتب الرسائل للملوك والحكام مع ما كان يكتبه من الوحي[٨٣]، وتعدى كُتابه صلى الله عليه وسلم الثلاثون كاتبًا[٨٤]، واتخذ الخلفاء الراشدون أيضا كُتابًا لهم من الصحابة، فكان عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت يكتبان للخليفة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)[٨٥]، وكتب لعمر بن الخطاب أيضا زيد بن ثابت، وعبد الله بن خلف[٨٦]، وكتب مروان بن الحكم للخليفة عثمان بن عفان، وكان عبد الله بن جعفر، وعبدالله بن جبير يكتبان للخليفة علي بن أبي طالب[٨٧]، واهتم الخلفاء الأمويون بكُتابهم، فاتخذوهم من صفوة المثقفين، وكان عدد كُتاب بني أمية خمسة كُتاب هم: كاتب الرسائل، وكاتب الجند، وكاتب الشرطة، وكاتب الخراج، وكاتب القاضي، وكان أعلاهم مركزًا هو كاتب الرسائل[٨٨]، واتخذ العباسيون الكُتاب وأغلبهم كانوا من الفرس، وكان لكل ديوان كاتبه[٨٩].

وزاد عدد الموظفين في الدواوين المختلفة في العصر السلجوقي، خاصةً الكُتاب، حيث أن جميع الدواوين كان يلحق بها موظفون يُعرفون بالكُتاب أو الكتبة مثل: كاتب الرسائل، وكاتب الاستيفاء وكاتب الإشراف، وكاتب الجند، وكاتب الخراج، وكاتب القاضي[٩٠]، نظرًا لما للكُتاب من أهمية بالغة في الكيان الإداري للدولة، لأنهم هم الذين يملون كل أنواع الوثائق، ويسيطرون على مراسلات الدولة، ويصيغون جميع الأوامر السلطانية، وينظمون قوائم الضرائب ومحاسبات الدولة[٩١].

([٨٢]) الجهشياري: الوزراء والكتاب، صـ ١٢.

([٨٣]) الجهشياري: الوزراء والكتاب، صـ ١٢.

([٨٤]) القلقشندي: صبح الأعشى في كتابة الإنشا، جـ ١، صـ ٩٢.

([٨٥]) الجهشياري: الوزراء والكتاب، صـ ١٥.

([٨٦]) الجهشياري: الوزراء والكتاب، صـ ١٦؛ القلقشندي: صبح الأعشى، جـ ١، صـ ٩٢؛.

([٨٧]) الجهشياري: الوزراء والكتاب، صـ ٢١، ٢٣، القلقشندي: صبح الأعشى، جـ ١، صـ ٩٢

([٨٨]) عبد العظيم أبو النصر: السلاجقة، صـ ٢٤٠.

([٨٩]) عبد العظيم أبو النصر: السلاجقة، صـ ٢٤١.

([٩٠]) حسين أمين: تاريخ العراق في العصر السلجوقي، صـ ١٩٩؛ عبد العظيم أبو النصر: السلاجقة، صـ ٢٤٢.

([٩١]) أرثر كريستنس: ايران في عهد الساسانيين، ترجمة: يحيي الخشاب، مراجعة عبدالوهاب عزام، بيروت، ١٩٨٢، صـ ١٢٣

كان يشترط في الكاتب عدة أمور منها: أن يكون مسلمًا متدينًا، صادقًا، كريم الأصل، شريف العرض، دقيق النظر، حسن الخلق، متحلًيا بالنزاهة والكتمان، على قدرٍ عال من الثقافة، له خط جميل حسن[٩٢]، عالمًا بكتاب الله وسنة رسوله، حاد الذهن، قوي النفس، جيد الحدس، طويل الروح، كثير الاحتمال، حلو اللسان، له جراءة يبث بها الأمور علي حكم البديهة، وفيه تؤده يقف بها فيما لا يجب التصريح به، أي أن يكون كتومًا حافظًا للسر[٩٣]، وأن يكون مدركًا لمراتب أبناء الزمان ومقادير أهل العصر، عارفًا بأمثال العرب وأشعارهم، ومطالع لأمهات الكتب العربية[٩٤]، مأمون الجانب، يعامل الناس بالحق من أقرب طرقه، وأسهل وجوهه[٩٥].

وقد اشتهر من هؤلاء الكتاب في العصر السلجوقي علي بن الحسن الأردستاني كاتب الرسائل، وكان أوحد عصره، حسن السمت، موصوفًا بالثبات، واشتهر أيضا محمد بن عبد الكريم الأنباري، وكان يلقب بسديد الدولة، وتوفى ببغداد عام ٥٥٨هـ/ ١١٦٣م، ولعل أشهر كُتاب العصر السلجوقي منتخب الدين بديع أتابك الجويني، الذي تولى رئاسة ديوان الإنشاء أو الرسائل وديوان الإشراف أيضا زمن السلطان سنجر، وهو صاحب كتاب عتبة الكتبة، وكتابه المذكور عبارة عن مجموعة مراسلات ديوان السلطان سنجر، ويحوي أيضا مراسيم متنوعة في أمر تعيين الوزراء والمستوفين والمشرفين والقضاة وغيرهم من أرباب الوظائف في الإدارة السلجوقية زمن السلطان سنجر[٩٦].

---

(٩٢) القلقشندي: صبح الأعشى، جـ ١، صـ ٦١– ٦٧؛ النظامي العروضي السمرقندي: مجمع النوادر أو جهار مقالة، ترجمة: عبد الوهاب عزام، مكتبة الثقافة الدينية، صـ ٢٢، ٢٣؛ ابن الصيرفي (أبو القاسم علي بن منجب بن سليمان ت ٥٤٢ هـ): قانون ديوان الرسائل، تحقيق: علي بهجت، القاهرة، ١٩٠٥م، صـ ١٣٤؛ أحمد كمال حلمي: السلاجقة في التاريخ والحضارة، صـ ٢١١.

(٩٣) النظامي العروضي: جهار مقالة، صـ ٢٢؛ ابن مماتي: (ت ٦٠٦هـ / ١٢٠٩م): قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، ط ٢، مكتبة مدبولي، القاهرة.١٩٩١م، صـ ٦٦.

(٩٤) النظامي العروضي: جهار مقالة، صـ ٢٢–٢٣.

(٩٥) ابن مماتي: قوانين الدواوين ، صـ ٦٦.

(٩٦) حسين أمين: تاريخ العراق في العصر السلجوقي، صـ ٢٠٠.

وكان بعض الكتاب يتخذون ألقابًا كالوزراء، كما ذكر محمد بن عبد الكريم الأنباري كان يلقب بسديد الدولة، وهو ما يدل على شيوع الألقاب وقتئذ، حتى شملت الكُتاب والجند[٩٧].

ومن الجدير بالذكر أن المرأة في عصر السلاجقة قد امتهنت الكتابة في الدولة، فقد كانت الكاتبة فاطمة بنت علي المعروفة ببنت الأقرع أم الفضل البغدادية؛ قامت بكتابة كتاب الهدنة إلى ملك الروم، وقد سافرت إلى بلاد الجبل إلى الوزير عميد الملك الكندري، وقد ورد أنها كتبت ورقة للوزير عميد الملك الكندري، فأعطاها ألف دينار[٩٨].

المُعين:

وهو موظف يكون بين يدي المستوفي لمساعدته في الأعمال والمهام التي تخص ديوان الاستيفاء، والتي من مهام المستوفي القيام بها[٩٩].

الناسخ:

وهو موظف عمله نسخ ورسم التوقيعات والمكاتبات الصادرة من الديوان، والتوقيعات والمكاتبات والرسائل الواردة إليه، ويجب عليه تحري الدقة في رسم ونسخ هذه المكاتبات؛ حتى لا يتعرض للمساءلة[١٠٠].

العامل:

وهو منْ يقوم بعمل الحسابات في الديوان ورفعها، وكذلك السماح والموافقة على ما يرفعه غيره من المعاملات المالية بالصحة والموافقة، وله دور كبير في عمل الديوان، ويشترك إلى حدٍ كبير مع عمل الكاتب[١٠١].

([٩٧]) حسين أمين: تاريخ العراق في العصر السلجوقي، صـ ٢٠١.

([٩٨]) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج١٦، ص٢٧٢-٢٧٣؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٩، ص٤٧١.

([٩٩]) ابن مماتي: قوانين الدواوين، صـ ٣٠١؛ القلقشندي: صبح الاعشى، ج٥، صـ ٤٤٦؛ محمد أحمد دهمان: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ط ١، بيروت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، ص ١٤٢.

([١٠٠]) ابن مماتي: قوانين الدواوين، صـ ٣٠٢.

([١٠١]) ابن مماتي: قوانين الدواوين، صـ ٣٠٣.

الجهبذ:

وعمله كتابة رسم استخراج المال وقبضه، وكتب الوصولات به، ومن ضمن عمله أيضاً عمل الرزمانجات[١٠٢] والختمات وتواليها، ويُطالب بما يقبضه، ويُخرج ما يرفعه من الحساب اللازم له[١٠٣].

الشاهد: ومن أعماله أن يضبط كل شيء مما هو شاهد فيه، وأن يكتب الحساب الموافق لرؤيته.

النايب: وعمله من اسمه، وهو أن يكون نائبًا عن الديوان مع المستخدمين، وليس من عمله رفع الحسابات وكتابة الأخبار، وقد يُطالب بذلك أحيانًا فيقوم به[١٠٤].

الماسح: وعمله مساحة الأرض[١٠٥]، ويجمع أقصاب المساحة ويضربها، ويعمل بذلك مكلفات، وإذا ظهر عليه أنه نقل أرضًا عالية القطيعة إلى ما دونها، أو أخفى مساحة، أو تجاوز حدًا كان عليه درك ذلك[١٠٦].

الدليل: ويقوم مع الماسح بعمل القوانين بالمساحة، ويفصل ذلك بالمناطق والبقاع، وأنواع المزروعات بالأرض وأسماء المزارعين وقطائعهم، ويكون مسئولًا عن هذه البيانات والقوانين[١٠٧].

الحايز: وعمله على الأجران، فيكون ضابطًا لما يُحمل إليها، ويختم على الأجران كل ليلة، ويمنع المزارعين من التصرف في مزروعاتهم بالأجران[١٠٨].

الخازن: كان يتولى قبض الأموال أو الغلات وخزنها وإخراجها، وما يتبع ذلك من الأعمال، ويكون مسئولًا عن المفقود منها، أو الذي ينقص منها[١٠٩].

---

(١٠٢) الرُوزنامة: وهى فارسية مكونة من مقطعين: روز بمعنى يوم، ونامه بمعنى كتاب، وتعني تقويم السنة، والرُزنمجي هو المراقب أو المدقق أو المفتش. أنور محمود زناتي: معجم الألفاظ التاريخ والحضارة الإسلامية، ط١، عمان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١١م، صـ ١٨٢.

(١٠٣) ابن مماتي: قوانين الدواوين ، صـ ٣٠٤.

(١٠٤) ابن مماتي: قوانين الدواوين ، صـ ٣٠٤.

(١٠٥) محمد أحمد دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، صـ١٣٤.

(١٠٦) ابن مماتي: قوانين الدواوين ، صـ ٣٠٥.

(١٠٧) ابن مماتي: قوانين الدواوين ، صـ ٣٠٥.

(١٠٨) ابن مماتي: قوانين الدواوين ، صـ ٣٠٦.

(١٠٩) ابن مماتي: قوانين الدواوين ، صـ ٣٠٦.

ومن أشهر من تولى الخزانة في عهد السلطان محمد بن ملكشاه هو أنوشروان بن خالد، والذي بلغ مكانة كبيرة عند السلطان، وسلم إليه خزائن ممالكه حتى حسده أكابر الدولة على علو منزلته عند السلطان، وقد بعثه السلطان لقبض الأموال من السيد أبي هاشم رئيس همدان، والتي قررها عليه السلطان بعد أن وشى به المُغرضون لدى السلطان، فقبض منه سبعمائة ألف دينار جمعها السيد أبو هاشم من ماله الخاص دون أن يسأل أحدًا من أهل مدينته، ووعد أنوشروان السيد أبي هاشم بالوقوف بجانبه، فحدث السلطان بحقيقة أمره، وعرفه افتراء أصحاب الأغراض عليه؛ فأمر السلطان بإعادته إلى رئاسة همدان، وأرسل إليه الخلع والتشريفات[١١٠]، وتولى الخزانة السلطانية أيضا أبو الفرج عبد الواحد بن شنيف، وكانت له فطنة عظيمة وشجاعة وقوة قلب، وكان مناظرًا مجودًا، وأمينًا من قبل القضاة، ومشرفًا على خزانة السلطان، وقد توفى عام ٥٢٨هـ/ ١١٣٤م في عهد السلطان طغرل بن محمد[١١١].

جابي الأموال:

كان يتبع المستوفي في العاصمة السلجوقية، وكانت وظيفته في العراق جمع الأموال المتحصلة من الضمان والخراج والضرائب، وإرسالها إلى خزانة السلطان السلجوقي بعد إنفاق ما يلزم على المرافق العامة[١١٢].

مما سبق يتضح أن ظهور الدواوين في الدولة الإسلامية كان في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب؛ وذلك نتيجة اتساع الدولة، وكثرة الفتوحات، وتدفق الأموال؛ فكان من الضروري تدوين الدواوين، وتنظيم أمور تحصيل الخراج، وأعطيات الجند، وبطبيعة الحال زادت هذه الدواوين في الدولة الإسلامية في عهد بني أمية نتيجة كثرة الأعمال، وفي العصر العباسي زادت أمور الدولة تعقيدًا، وظهرت دواوين جديدة في الدولة، ومرت عملية تنظيم الدواوين بعدة مراحل وتطورات حسب ما تقتضيه الحاجة، حيث أنشأ ديوان الأزمة الخليفة المهدي عام ١٦٢هـ/ ٧٧٩م، للإشراف على أعمال الدواوين الكبيرة، ومراقبة النواحي المالية خاصة، حيث كان لكل ديوان زمام، وبعد ذلك أنشأ المهدي ديوان زمام الأزمة، وهو ديوان

---

(١١٠) البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق، صـ ٨٩، ٩٠.

(١١١) ابن الجوزي: المنتظم، ج١٧، صـ ٢٨٨.

(١١٢) فاضل الخالدي: الحياة السياسية، صـ ٢٩٣.

يشرف على دواوين الأزمة، وينظم أعمالها، وأنشأ الخليفة العباسي المعتضد (٢٧٩–٢٨٩هـ) ديوان الدار أو ديوان الدار الكبير، ضم فيه جميع الدواوين، وتم تقسيم هذا الديوان الكبير إلى دواوين رئيسة.

وعندما تولى السلاجقة الحكم، أبقوا على الدواوين السابقة مع بعض التغييرات الاصطلاحية، وزادت مكانة الموظفين في هذه الدواوين، وتنافس الناس على العمل فيها؛ نتيجة المكانة التي اكتسبها موظفي الدواوين، الذين كان أغلبهم من الفرس؛ نتيجة خبراتهم السابقة، ولكن يُلاحظ على الإدارة السلجوقية أنها لم تضع حدودًا فاصلة بين الدواوين في اختصاصات كلٍ منها، حيث كان هناك تداخل بين أعمال الدواوين المختلفة، خاصةً الدواوين المالية، وبالتالي كان هناك تداخل بين أعمال الموظفين في الدولة. جدير بالذكر أن الوزير السلجوقي نظام الملك كان قد ساهم بشكلٍ كبير في وضع أُسس الإدارة السلجوقية؛ فقد نظم الأعمال، ووضع قواعد شغل الوظائف في الدولة، وصفات الموظفين؛ ولذلك كان الأمور مستقرة في أيامه، ولكن فيما بعد خاصةً في أيام الفوضى والاضطرابات كان يتم عزل وتولية رؤساء الدواوين وأصحاب المناصب الكبيرة في فترات متقاربة للغاية، خاصةً وظيفة المستوفي أو المشرف، التي كان عادة ما يتم عزل صاحبها ثم قتله ومصادرة أمواله عند تولى وزير أو سلطان جديد، فلم تكن الأمور مستقرة أيضا بالنسبة للوزراء والسلاطين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية والمعربة:

١. ابن الأثير (عز الدين الحسن على بن أبى الكرم الشيباني ت ٦٣٠ هـ/١٢٣٢م): الكامل في التاريخ، مراجعة وتصحيح د/ محمد يوسف الدقاق، بيروت ١٩٨٧م.

٢. البنداري (الفتح بن على بن محمد الأصفهاني ت ٦٤٣هـ/١٢٤٥م): تاريخ دولة أل سلجوق، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٨٠م.

٣. البيهقي (أبو الفضل البيهقي ت٤٧٠هـ/١٠٧٧م): تاريخ البيهقي، ترجمة: يحيى الخشاب، صادق نشأت، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت).

٤. الجهشياري (أبي عبد الله محمد بن عبدوس ت ٣٣١هـ/٩٤٦م): الوزراء والكتاب، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي وآخرون، ط ١، القاهرة، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

٥. ابن الجوزي (أبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزي ت ٥٩٧هـ/١٢٠٠م): المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، الطبعة الأولى،١٣٥٩هـ.

٦. ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٤م): مقدمة ابن خلدون، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٧. الخوارزمي (أبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف ت ٣٨٧هـ/٩٩٧م): مفاتيح العلوم، تحقيق: عثمان خليل، ط ١، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م.

٨. خواندمير، غياث الدين بن همام الدين (ت ٩٤٢هـ/١٥٣٥م): دستور الوزراء ،ترجمة د. حربى أمين سليمان، تقديم د. فؤاد عبد المعطي الصياد، القاهرة، ١٩٨٠م.

٩. الرواندي، محمد بن علي بن سليمان: راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية، ترجمة: إبراهيم أمين الشواربي وآخرون، القاهرة، ١٩٦٠م.

١٠. سبط بن الجوزي (شمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزاوغلي بن عبد الله، ت ٦٥٤هـ/١٢٥٦م): مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تحقيق: إبراهيم الزيبق، ط١، دمشق.٢٠١٣م.

١١. الصابي، أبو الحسن الهلال بن المحسن، (ت٤٤٨هـ/١٠٦٥م):تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فرَّاج، دار إحياء الكتب العربيَّة، القاهرة، ١٩٥٨م.

١٢. ابن الصيرفي (أبو القاسم علي بن منجب بن سليمان ت ٥٤٢هـ/١١٤٧م): قانون ديوان الرسائل، تحقيق: علي بهجت، القاهرة، ١٩٠٥م.

١٣.أبو يعلي الفراء، محمد بن الحسين بن محمد بن الفرَّاء (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٦م): الأحكام السلطانية، دار الكتب العِلميَّة، بيروت، ٢٠٠٠م.
١٤.قدامة بن جعفر، أبو الفرج قدامة بن جعفر البغدادي (ت ٣٣٧هـ/٩٤٨م):الخَرَاج وصناعة الكتابة، تحقيق: محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١م.
١٥.القلقشندي (أبو العباس أحمد بن على ت ٨٢١هـ): صبح الاعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة، ١٩١٤م.
١٦.ابن مماتي (ت ٦٠٦هـ/ ١٢٠٩م): قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، ط ٢، مكتبة مدبولي، القاهرة.١٩٩١م.
١٧.الماوردي، علي بن محمد بن حبيب (ت٤٠٥ هـ/١٠١٤م): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيروت (د.ت).
١٨.نظام الملك (الحسن بن إسحاق أبي علي الطوسي ت ٤٨٥هـ): سياست نامه، ترجمة: السيد محمود العزاوي، القاهرة، ١٩٧٥م.
١٩.النظامي العروضي السمرقندي: مجمع النوادر أو جهار مقالة، ترجمة: عبد الوهاب عزام، مكتبة الثقافة الدينية.
٢٠.أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب (ت١٨٢هـ/٧٩٨م): كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩م /١٣٩٩هـ.

ثانياً: المراجع العربية والمعربة:

١.إبراهيم علي القلا: نظم الحضارة العربية الإسلامية، دار العلم والإيمان، ٢٠٠٧م.
٢.فاروق عمر فوزي: تاريخ النظم الإسلامية، ط ١، عمان، ٢٠٠٩م
٣.أحمد كمال الدين حلمي: السلاجقة في التاريخ والحضارة، الكويت، ١٩٧٥م.
٤.آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبوريدة، ج ١، ط٥، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
٥.أرثر كريستنس: إيران في عهد الساسانيين، ترجمة: يحيى الخشاب، مراجعة: عبد الوهاب عزام، بيروت، ١٩٨٢م.
٦.أنور محمود زناتي: معجم الألفاظ التاريخ والحضارة الإسلامية، ط١، عمان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١١م.

٧.بارتولد: تاريخ الترك في آسيا الوسطى، ترجمة: أحمد السعيد سليمان، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦م.
٨.حسام الدين السامرائي: المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية، تقديم: عبد العزيز الدوري، دار الفكر العربي، ١٩٩٠م.
٩.حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي، ط١٤، دار الجيل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
١٠. حسين أمين: تاريخ العراق في العصر السلجوقي، بغداد، ١٩٦٥م.
١١.عباس إقبال: الوزارة في عهد السلاجقة، ترجمة: أحمد كمال الدين حلمي، الكويت، ١٩٨٤م.
١٢.عبد العزيز الدوري: النظم الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨م.
١٣.عبد النعيم محمد حسنين: إيران والعراق في العصر السلجوقي، الطبعة الأولى، دار الكتب، القاهرة، ١٩٨٢م.
١٤.عبد الهادي رضا محبوبة: نظام الملك، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٩م.
١٥.فاضل الخالدي: الحياة السياسية ونظم الحكم في العراق خلال القرن الخامس الهجري، دار الديب بغداد، ط١، ١٩٦٩م.
١٦.كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية: نبيه أمين ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٦٨م.
١٧.محمد أحمد دهمان: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ط ١، بيروت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
١٨. محمد عبد العظيم أبو النصر: السلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠١م.